## البرلمان العربي يدين إطلاق ميليشيا الحوثي صاروخاً باليستياً على «نجران»

أدان البرلمان العربي إطلاق ميليشيا الحوثي الإرهابية صاروخاً باليستياً تجاه مدينة نجران بالمملكة العربية السعودية، في استهداف ممنهج ومتعمد للمدنيين والمنشآت والأعيان المدنية، والتي اعترضته ودمرته بنجاح قوات تحالف دعم الشرعية باليمن بقيادة المملكة العربية السعودية.

وجدد البرلمان العربي مطالبته للمجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات فورية حاسمة ورادعة لوقف هذه الجرائم الإرهابية المتكررة التي تقوم بها ميليشيا الحوثي الإنقلابية المدعومة من النظام الإيراني، والتي تمثل انتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية، وتستهدف ضرب أمن واستقرار المملكة و تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

وأعرب البرلمان العربي عن تضامنه ووقوفه التام مع المملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها ومواطنيها والمقيمين فيها والوقوف جانبها في صف واحد ضد من يحاول أن يطال من أمنها، مؤكداً أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي

## المطر: نحتاج تشريعات قانونية ومبادرات مجتمعية

# «حماية البيئة»: 50 خبيراً في ندوة «بحر الكويت خال من البلاستيك» يحذرون من المخاطر

رياض عواد

أكد النائب د. حمد المطر رئيس لجنة شؤون البيئة «أن حجم استخدام البلاستيك في دولة الكويت خلال شهر واحد «المنتج والمستورد» يغطي تقريباً مثل مساحتها من البولي إيثيلين العالي، وهذا يجعلنا أمام مسئولية كبيرة وتاريخية بحيث يجب المحافظة على البيئة من خلال التشريع، وبهذا الخصوص قمت بتقديم مقترحات نيابية باستبدال جميع الأكياس البلاستيكية بأخرى صديقة للبيئة أو استخدام البلاستيك الورقية».

جاء ذلك خلال مشاركته في الندوة الافتراضية «بحر الكويت خال من البلاستيك» التي نظمها مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي بالجمعية الكويتية لحماية البيئة تحت رعايته وحضوره وبمشاركة نحو 50 مشاركاً من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية وألمانيا من ممثلي الجهات الحكومية والمنظمات المدنية والجامعات الكويتية والعربية وقدم من خلالها الخبراء التوصيات والحلول.

وأضاف د. المطر «الكويت تعتبر من أكثر دول العالم بها ثروة بحرية هائلة على مستوى الطبيعة والغذاء. حيث تعتمد على الأسماك في الغذاء، ونوعية أسماكها مميزة جدا، فضلا عن مستوى ما تملكه البحار من كائنات لعل أبرزها الشعب المرجانية والسلاحف النادرة، هذا كله يجعلنا أمام مسئولية كبيرة، فنحن نعتمد على مياه الشرب من البحر فبالتالي لابد أن يكون البحر نظيفا وخاليا من الملوثات العضوية والكيميائية، ويعد البلاستيك ثاني أكبر خطر يهدد البيئة البحرية».

ولفت إلى أن «حضور هذه الندوة جزء من المسئولية المجتمعية، ويوجد جمعيات نفع عام وجمعيات تعاونية، وأتمنى قيام رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية بإصدار قرار منع استخدام البلاستيك إلا الأكياس الصديقة للبيئة، ولدينا مصانع بالكويت لانتاج أكياس بلاستيكية صديقة للبيئة ولا يوجد تكلفة زائدة، ونحتاج هنا إلى مشرع يشرع القوانين المعنية ومبادر لالتقاء الرغبتين، فضلا عن المبادرة من اتحاد الجمعيات التعاونية وهي المسئولة عن أكثر من 50 جمعية تعاونية تنتج ما لا يقل عن 5000 طن شهرياً، وهو عدد كبير جدا وذلك من أكياس الجمعية، ناهيك عن أماكن أخرى كالمجمعات التجارية والمولات، وبدوري أقدم اقتراحات بقانون وبرغبة عند عودة الجلسات في دور الانعقاد القادم في لجنة البيئة لمعالجة ذلك، وعندما تكتمل الحلقة بأن يكون لكل منا دور في التشريع والرقابة من الحكومة، وإلى الآن لا توجد مبادرات بيئية، فنحتاج مبادرات من المجتمع المدني، وقد بدأتها جمعية البيئة، ونحتاج باقي جمعيات النفع العام والجمعية الطبية كذلك على اعتبار أن التلوث له أضرار صحية وبيئية».

ومن جانبها أكدت رئيس جمعية حماية البيئة د. وجدان العقاب أن « للجمعية برامج متتالية وجهود متعاقبة بهذا الخصوص، حيث كثيرا ما طالبت ودعت وحذرت كافة الجهات في الدولة وجموع المواطنين والمقيمين من تبعات ومخاطر النفايات البلاستيكية البحرية على مكونات الموائل والمواقع ذات الحساسية البيئية وما تحويه من كائنات حية وعناصر الحياة الفطرية البحرية، وفي هذا الاطار فقد خصت الجمعية تلك القضية بالعديد من الأنشطة الميدانية والحقلية والنظرية والتوعوية».

مشيرة إلى «تضمين الجمعية برنامجها التربوي التوعوي المدارس الخضراء السنوي محورا معنيا بالنفايات البلاستيكية، فضلا عن برنامج سفاري الشواطئ المعني بالكثير من قضايا البيئات والكائنات البحرية، ولا شك ان من ابرز محاور هذين البرنامجين هو التوعية بتلك القضية لطلاب المدارس والجامعات والمجاميع التطوعية وشركاء الجمعية من المنظمات المدنية، وكما سبق وأطلقت الجمعية قبل ثلاث سنوات مبادرتها التوعوية «جون الكويت حياة» المشمولة بالعديد من الانشطة والفعاليات المعززة لمناشداتها وجهودها ذات العلاقة».

واضافت د. العقاب «نجتمع على هدف واحد لجمع الآراء ونوجهها تجاه تلك القضية المحورية الهامة كونها ملتصقة الصلة بالعديد من مواردنا واحتياجاتنا الطبيعية واليومية، ولعل من أبرزها المحافظة على مخزوننا السمكي فضلا عن بقية الكائنات الحية البحرية، بالاضافة الى السعي الدؤوب والمتواصل للمحافظة على جون الكويت ذلك المصدر الحيوي الذي نستمد منه في دولة الكويت مياهنا المحلاة للشرب».

وأوضحت رئيس جمعية البيئة أن الخبراء المشاركين طرحوا العديد من المقترحات بالحلول والتي تحمل صيغة التوصيات النهائية، ولعل من أبرز ما تم تداوله يتمثل في «نشر الوعي البيئي بين كافة فئات المجتمع من أجل الحفاظ على البيئة البحرية (بحر الكويت)، ومنع استخدام البلاستيك والأكياس البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة واستبدالها بالأكياس صديقة البيئة (التي يمكن استخدامها أكثر من مرة)، وإعادة تدوير المواد البلاستيكية، وعمل أكياس لحمل المنتجات من أقمشة متعددة الاستخدام، ووضع خطط وطنية وإقليمية للحد من النفايات البلاستيكية البحرية لتركيز وتنسيق الأنشطة بين أصحاب العلاقة، علاوة على توجيه طلاب الدراسات العليا بعمل مزيد من الأبحاث على البلاستيك في التربة البحرية ومياه البحر ومن ثم على الكائنات البحرية وأخيرا الإنسان».

### العقاب: برامجنا مشمولة بقضايا البيئات والكائنات البحرية

د. حمد المطر

### صحة أوراق التطعيم

من جهة أخرى تساءل النائب الدكتور حمد المطر «هل تم التأكد من صحة أوراق التطعيم والمسحات للعبّارة التي وصلت من إيران وعليها 31 راكباً؟ وماهو نوع اللقاح المعتمد في إيران؟».

وقال المطر: «السبت الماضي الساعة 11،20 مساءً وصلت عبّارة من إيران عليها 31 راكباً، 15 مواطناً و16 من الجنسية الإيرانية، والجميع دخلوا الكويت بوجود السلطات الصحية والأمنية، وهذه أول عبّارة تصل الكويت خلال كورونا

### إطارات ارحية

من جهة أخرى أوضح رئيس «البيئة» البرلمانية الدكتور حمد المطر أن اللجنة كان لها موقف حاسم في إزالة جميع الإطارات في منطقة ارحية، على أن تكون خلال شهر أغسطس حتى تستلمها الإسكان، والآن اكتمل ترحيل عشرات الملايين من الإطارات، مطالبا الحكومة تسليم قسائم لجنوب سعد العبدالله وتحقيق حلم الأسر الكويتية وتوفير الميزانية المطلوبة.

## على خلفية عدم وجود سيولة لبنك الائتمان لتمويل قطاعات في المطلاع

# الشلاحي إلى وزير المالية: المنصة تنتظرك

لوّح النائب صالح الشلاحي باستجواب وزير المالية خليفة حمادة على خلفية عدم وجود سيولة لبنك الائتمان لتمويل قطاعات في مدينة المطلاع، مؤكداً أن هذه مسؤولية الوزير في محور القضية الإسكانية. وقال الشلاحي: إن «توفير الرعاية السكنية للمواطنين أولوية و حق للمواطن و ليس منّة، وعموماً منصة الاستجواب تنتظرك

من جهة أخرى وجه النائب د.صالح المطيري سؤالين إلى زير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، جاءا كما يلي:

وطالب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

1 –نمى إلى علمي أن أحد شاغلي الوظائف الإشرافية في الإدارة العامة للجمارك شريك في شركة للبضائع المقلدة، وأن تلك الشركة ضُبطت، فما الإجراءات المتخذة حيال ذلك؟ وهل شكلت لجنة تحقيق؟ مع تزويدي بجميع المستندات ذات الصلة.

2 –كم عدد وما نوع المواد المخالفة المضبوطة منذ تاريخ 1/1/2017 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع بيان الإجراءات المتخذة حيال كل مخالفة على حدة بشكل تفصيلي.

3 – فيما يخص عقد المركبات (مناقصة أ ح ش م /1/2017 – 2018) هل سجلت مخالفات وتجاوزات بخصوصه؟ مع تزويدي بجميع المستندات ذات الصلة.

النائب صالح الشلاحي

وطالب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1 –ما الإجراءات التي تتبعها الإدارة العامة للجمارك في دخول وخروج الحاويات؟ وهل يوجد استثناء من تلك الإجراءات؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات المتعلقة في الموضوع سواء الإجراءات أو الاستثناءات.

–2ما مدى صحة خروج حاويات من الموانئ الكويتية دون تفتيش؟ إذا كان ذلك صحيحا، يرجى بيانه بشكل تفصيلي لكل حالة على حدة، وذلك منذ تاريخ 1/1/2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وبيان الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

3 –هل شُكّلت لجنة تحقيق في موضوع خروج هذه الحاويات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما نتائج التحقيق؟

# المونس: الحكومة تعدت على قراراتها بإعادة تعيين الفضالة رئيساً للجهاز المركزي

أكد النائب خالد المونس، أن مجلس الوزراء يثبت بأنه مرة تلو الأخرى يناقض نفسه ويتعدى على قراراته ويخالفها خاصة إلغائه العمل بمشروع المرسوم بإنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير اعتبارا من 31/1/2021 لمن تجاوزت مدة تعيينهم بهذه الدرجة أربع سنوات وذلك بعد إعادة تعيينه صالح الفضالة من جديد برتبة وزير ولمدة أربع سنوات رئيسا للجهاز المركزي.

واضاف المونس الحكومة كان لديها النية لخرق هذا القرار عند إصداره والدليل انها اعتبرت سؤالي في هذه القضية غير دستوري الأمر الذي يؤكد أن القرارت تصدر وتطبق لاشخاص محددين وعادة ما يكون الهدف منها الشو الإعلامي ومحاولة كسب نقاط لدى الشارع وبمثابة طوق نجاة مؤقت عندما تغرق الحكومة سياسيا بسبب تخبطاتها أمام الشارع الكويتي.

واستغرب المونس إعادة تعيين الفضالة الذي مضى على وجوده في هذا المنصب أكثر من عقد كامل انتقل بهذا الجهاز من سيء إلى أسوأ وكان سببا رئيسيا فيما آلت اليه أوضاع إخواننا البدون، قائلا أنه وللأسف من يتحكم في تعيين المناصب الهامة جماعات عنصرية اختزلت الوطن لهم فقط ودأبت على تمزيق المجتمع من أجل مصالحها وها هي للأسف تخرج لسانها لنا من جديد لتؤكد انها من تمتلك أدوات اللعبة وهي بالأصل مجموعة أضرت بالوطن وبالنسيج الإجتماعي.

خالد المونس

# «التعليمية» البرلمانية تجتمع للوقوف على نوعية مدارس ذوي الإعاقة

أعلن رئيس التعليمية البرلمانية الدكتور حمد المطر عن اجتماع ستعقده اللجنة مع الهيئة العامة للمعاقين للوقوف على نوعية المدارس الخاصة لذوي الاحتياجات وبالرغم من الرسوم الطائلة المدفوعة من قبل الدولة لهذه المدارس.

وقال المطر: «تلقيت العديد من الشكاوى من أولياء أمور الطلبة»، داعيا مجالس أولياء الأمور وجمعيات النفع العام المهتمة التواصل معنا.

اجتماع سابق للتعليمية

# الشاهين لوزير المالية: كم حصلتم من رسوم «المارينات الخاصة»؟

نفذ النائب أسامة الشاهين، ما وعد به، تفاعلاً مع ما أثارته احدى الصحف حول المارينات الخاصة، ووجه رسمياً سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني، عن تلك المارينات، ورسوم أملاك الدولة واشتراطات السلامة والبيئة فيها.

وقال في مقدمة السؤالين إن «البحر والشواطئ تعد من مكونات الثروة القومية للبلاد، ونصت المادة (21) من دستور الكويت على أن (الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني). وكان الكثير من البيوت الساحلية تمد تسوير البيت إلى البحر، وتبني موانئ ومرافئ خاصة بالقرب منها، وأن ذلك مخالف للقانون، علماً بأن قيمة هذه المراسي (المارينات الخاصة) تقدر بملايين الدنانير، ومع ذلك لا يتم تسديد أي رسوم مالية عليها للدولة».



أسامة الشاهين

# حسن جوهر: كم عدد الأخصائيين العاملين في المراكز التابعة للبرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان واختصاصاتهم

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن أعداد الأخصائيين العاملين في المراكز التابعة للبرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان مع توضيح اختصاصاتهم، ونسبة المختصين منهم بتخصصات أسنان الأطفال.

ونص السؤال على ما يلي:

تعتبر البرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان واحدة من أهم الخدمات التي تقدمها وتديرها إدارة طب الأسنان التابعة لوزارة الصحة لارتباطها المباشر بالشريحة المستفادة والمتثلة بطلبة وطالبات المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية.

وتبسط هذه البرامج خدماتها الوقائية والصحة عبر شبكة من المراكز المنتشرة في مختلف المحافظات بواقع مركز واحد على الأقل في كل محافظة، يدعمها سلسلة من العيادات الثابتة والمتنقلة بين مدارس وزارة التربية العاملة تحت إشراف مراقبة صحة الفم والأسنان.

وجاءت فكرة هذا البرنامج بعد مسح ميداني أجرته وزارة الصحة بالتعاون مع معهد فورسايث (Forsyth Institute) لأبحاث طب الأسنان في بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية عام 1982 على شريحة من طلاب المدارس.

حيث كشفت نتائج هذا المسح عن ارتفاع نسبة تسوس الأسنان بين تلاميذ المدارس، وعليه قامت وزارة الصحة مباشرة بإنشاء أول برناح وقائي في دولة الكويت والشرق الأوسط والذي يطلق عليه حاليا «برنامج العاصمة المدرسي لصحة الفم والأسنان» في عام 1983.

وتبع ذلك نشأة البرامج المدرسية الأخرى في محافظات دولة الكويت الست بشكل سريع ومتتابع لينتهي بالإعلان عن البرنامج المدرسي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي افتتح في العام 2002.

وتهدف هذه السلسلة الصحية والمنظومة الوقائية المتمثلة في برنامج صحة الفم والأسنان إلى النهوض بصحة الفم والأسنان ونشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع الطلابي، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية للطلبة من خلال المراكز والعيادات المدرسية التابعة لكل برنامج حرصا على خفض نسبة الأمراض الفموية بين شريحة الطلاب الذين يمثلون قاعدة مهمة في المجتمع تمثل مستقبل الوطن ومحور ارتكازه.

حيث أن المجافظة على هذه المنظومة الصحية والشبكة الوائية ومتابعتها واجب وطني ومهني يحتم على المشرفين عليه الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة أسوة بالمستويات العالمية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كشف بأعداد الأخصائيين العاملين في المراكز التابعة للبرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان مع توضيح اختصاصاتهم، ونسبة المختصين منهم بتخصصات أسنان الأطفال. –هل يضم البرنامج أطباء لم يتم معادلة شهاداتهم، أو اعتمادها من قبل الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء هؤلاء الأطباء.

3 –يُشترط استخراج ترخيص الأطباء العامين غير الكويتيين للعمل في وزارة الصحة أو القطاع الأهلي خبرة خمس سنوات، في حين يتم التعاقد مع أطباء للعمل في البرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان ممن يملكون خبرة أقل، علما بأن التعاقد يجب أن يكون مع الأطباء أصحاب الخبرة الكافية لأن الشريحة المستهدفة حساسة ومهمة متمثلة بالأطفال، فما هي مبررات شرط سنوات الخبرة القصيرة مقارنة بشرط التعيين في وزارة الصحة الذي يتطلب خبرة لا تقل عن خمس سنوات؟

4 –ما هي طبيعة الخدمات والاستشارات التي يقدمها معهد الفورسايث (Forsyth Institute) المشرف على البرنامج من سنة 1986، وهل حقق هذا المعهد أهدافه في تقليل نسبة تسوس الأسنان لدى الأطفال؟ وهل للمعهد دور في تدريب وتعيين الأطباء في المراكز التابعة للبرنامج؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من التقارير والإنجازات والإحصائيات وعقود الاتفاقات إن وجدت.

وهل هناك أي قراءات حول نتائج هذا التعاقد المستمر لما يقارب (40) عاما الأمر الذي يستلزم معه المراقبة على تجديد التعاقد مع هذا المركز؟ وهل هناك معاهد عالمية متخصصة تم التواصل معها؟ وهل تلقت الإدارة أي عروض استشارية بهذا الخصوص خلال السنوات الماضية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه العروض.

5 –عدد حالات الوفاة أو الأضرار الجسيمة في المراكز التابعة لبرنامج صحة الفم والأسنان، مع تزويدي بصورة ضوئية من التقارير الطبية ولجان التحقيق وتقصي الحقائق الخاصة بذلك حتى تاريخ ورود هذا السؤال

حسن جوهر